



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة طيبة

مجلة جامعة طيبة

A&H الآداب والعلوم الإنسانية

العدد السادس والثلاثون لسنة ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م (الجزء الثاني)

TAIBAHU JOURNAL OF ART AND HUMANITIES



ISSN: 1658-666-2

معامل التأثير لسنة ٢٠٢٢ | ١,٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ






مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة



العدد السادس والثلاثون لسنة ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م (الجزء الثاني)

الرقم المعياري الدولي

ISSN 1658-666-2

جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ص.ب (٣٤٤)

البريد الإلكتروني

artsjournal@taibahu.edu.sa

للدخول للموقع الإلكتروني للمجلة والاطلاع على

بمحتكم والبحوث المنشورة، يرجى مسح كود QR

التالي عن طريق أي قارئ لأكواد QR



هيئة التحرير

أ. د. محمد بن سالم الحارثي

رئيس التحرير

أ. د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة طيبة

أ. د. علي بن عبد الله القرني

أستاذ علم اللغة

أ. د. محمد بن أحمد برهجي

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ. د. مناور بن خلف المطيري

أستاذ الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية بجامعة طيبة

أ. د. هنادي بنت رشيد الصاعدي

أستاذ الفقه وأصوله المشارك بجامعة طيبة

أ. د. تغريد بنت حمدي ضويعن الجهني

أستاذ التخطيط والتنمية الاقليمية المشارك بجامعة طيبة

أ. د. مريم بنت محمد الأمين الشنقيطي

أستاذ الأدب القديم المشارك بجامعة طيبة

أ. د. مرام بنت محمد سمان

أستاذ الأدب الإنجليزي المشارك بجامعة طيبة

أ. د. خلود بنت محمد الأحمدي

أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة طيبة

أ. د. فهد بن محمد الساعدي

أستاذ العقيدة والفرق بجامعة طيبة

أ. د. فهد بن مبارك الوهي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة طيبة

أ. د. ندا بنت حمزة عبده

أستاذ العقيدة والمذاهب الفكرية بجامعة طيبة

أ. د. فائزة دسوقي أحمد

أستاذ أخلاقيات المعلومات بجامعة طيبة

أ. د. بدرية بنت عبد الله علي الفريدي

أستاذ النشر الأدبي الحديث المشارك بجامعة طيبة

أ. د. أنور بن يعقوب زمان

أستاذ الأدب العربي المشارك بجامعة طيبة

أ. د. مبارك بن علي شرهاد

أستاذ تقنية المعلومات المساعد بجامعة طيبة

التعريف بمجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية

مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية هي مجلة علمية محكمة، تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة طيبة، تنشر البحوث والدراسات الأصيلة، باللغتين العربية والإنجليزية.

الرؤية

الريادة في نشر البحوث العلمية الأصيلة في الآداب والعلوم الإنسانية

الرسالة

نشر الأبحاث العلمية المحكمة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية وفق المعايير المعمول بها عالمياً للتحكيم ونشر الأبحاث

الأهداف

- نشر الأبحاث الأصيلة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية التي تسهم في خدمة الإنسان وتقديم المجتمعات.
- تلبية حاجة الباحثين محلياً، وإقليمياً، وعالمياً لنشر الأبحاث الأصيلة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية.
- الإسهام في إيجاد مرجعية علمية محكمة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية.
- العمل على النهوض بعدد الاستشهادات المرجعية بأبحاث المجلة.
- الحصول على معامل تأثير إقليمي ودولي متميز في تخصص الآداب والعلوم الإنسانية.
- إدراج المجلة ضمن شبكة كالريفيت للعلوم (ISI سابقاً) وكشاف الاستشهادات المرجعية الدولي للمجلات العلمية المصنفة عالمياً.

قواعد النشر بالمجلة

- البحوث المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها، حتى وإن كان من الباحث نفسه، أو مقدمة للنشر في جهة أخرى، وإذا قبلت للنشر فلا يسمح بنشرها، سواءً باللغة العربية أو بأية لغة أخرى.
- في حال ثبت أن بحثاً تم نشره بالمجلة قد نشر سابقاً في مجلة أخرى - ولو كان ذلك من طرف الباحث نفسه -، فإن للمجلة الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ذات العلاقة.
- تمتنع المجلة عن تحكيم البحث الثاني لأي باحث إلا بعد صدور أربعة أعداد من تاريخ نشر بحثه الأول بالمجلة.
- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه متضمناً العناوين التي تمكن من الاتصال به ومراسلته عليها، وتعهده بالملكية الفكرية، ومشفوعاً بسيرته العلمية، والتزاماً بعدم نشر بحثه في أي جهة نشر أخرى وهذه المرفقات يتم تحميلها من الموقع الإلكتروني للمجلة على الرابط التالي) أمسح الكود QR أسفله عن طريق أي قارئ للأكواد للدخول لموقع المجلة)
- يُعدُّ إرسال البحث عبر موقع المجلة الإلكتروني قبولاً من الباحث بقواعد النشر في المجلة.
- لا ترد المجلة على استفسارات الباحثين عن حالة أبحاثهم، إلا بعد انقضاء فترة ستين يوماً (شهرين) من تاريخ وصول البحث للمجلة.
- تعتذر المجلة عن استقبال الأبحاث خلال الإجازات الدراسية في منتصف العام، ونهاية السنة الدراسية، وفق تقويم الدراسة في جامعة طيبة، المعتمد في موقع الجامعة الإلكتروني.
- تخضع الأبحاث المقدمة للمجلة للتحكيم من قِبَل محكمين متخصصين ومعتمدين لدى المجلة، وهئية تحرير المجلة حق تقرير أهلية البحث للتحكيم من عدمه ابتداءً.
- تقدم المواد العلمية والبحوث عن طريق نسخة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني للمجلة
- تكتب الآيات القرآنية للبحوث العلمية في العلوم الشرعية وفق مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي.
- يشترط ألا يتجاوز عدد كلمات البحث (١٢٠٠٠) كلمة، متضمنةً الملخصين العربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية.
- يكون لكل بحث ملخصان: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يتجاوز عدد كلمات أي منهما (٣٠٠) كلمة.
- يتم إدراج ما بين (٤-٦) كلمات مفتاحية كحد أقصى وتكتب باللغتين العربية والإنجليزية.
- يكون توثيق النصوص والاقتباسات باستخدام إحدى الطرق العلمية الموحدة في كامل البحث.
- القواعد الخاصة بإعداد قائمة المراجع: -
- تتضمن قائمة المراجع الأعمال التي استشهد فيها في متن البحث وترتب ترتيباً هجائياً.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
- ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

الصفحة	البحث
٥٠ - ١٠	التكليف الفقهي للأعضاء الصناعية المزروعة د. عبدالله بالقاسم محمد الشمرواني
٩٣ - ٥١	Exploring Responsive Patterns and Translation- induced Variations in Media Arabic Sentence Structure د. محمود حامد الشريف
١١٧ - ٩٤	أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام د. بندر بن عبد العزيز بليلة
١٤٣ - ١١٨	دراسة تحليلية ببيومترية لأبحاث النشاط البدني والتحصيل الأكاديمي. د. سمير بن محمد سيد
١٩٣ - ١٤٤	نقد بنت الشاطئ استشهاد الباقلاني بالشعر في كتابه إعجاز القرآن - دراسة وصفية تحليلية - د. سعيد بن ناصر بن عبد الله آل مقبل
٢٦٣ - ١٩٤	رحلة العالم الإنجليزي محمد مرامادوك بكتال من الالتزام المسيحي إلى الالتزام الإسلامي د. أروى بنت محمد بن علي العقلا

الأحاديث الواردة في ذكر "سنن المرسلين"

٣١٩ - ٢٦٤

جمعاً ودراسةً حديثةً

د. مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي

التقادم في الفقه الإسلامي دراسة نظرية في المفهوم والأثر

٣٦٠ - ٣٢٠

د. عبد الله بن عبد الرحمن البعيجان

الرسائل العلمية في برنامج القراءات بجامعة طيبة منذ إنشائه إلى نهاية العام الجامعي

١٤٤٣هـ

٤٤٧ - ٣٦١

- عرضاً وتحليلاً -

د. سامي بن يحيى بن هادي عواجي

الاستدلال في سنن أبي داود مقاصده، وأنواعه

٤٨٩ - ٤٤٨

دراسة منهجية

د. إبراهيم بن محمد العبيكي

الثقافة الإسلامية بأقلام المستشرقين: دراسة نقدية لبحث "الثقافة الإسلامية" للمستشرق

٥٥١ - ٤٩٠

Laoust, H الفرنسي هنري لاووست

د. صالح بن عبد الله بن مسفر الغامدي

الانزياح في أغماتيات المعتمد بن عباد

٥٧٢ - ٥٥٢

د. مشاعل بنت عبود الشريف

تنبيه الأنظار على ما وقع في مبارك الأزهار

محمد بن أحمد الأزيقي، الشهير بـ (وحيي زاده) المتوفى سنة (١٠١٨هـ)

٧٥٣ - ٥٧٣

- تحقيقاً ودراسة -

د. مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة

في كتب أحاديث الأحكام

د. بندر بن عبد العزيز بليلة

كلية الشريعة - قسم الأنظمة

جامعة الطائف

dr.1395@gmail.com

ملخص البحث

إنَّ الناظر في عامة كتب أحاديث الأحكام، التي صنفها مؤلفوها، من أجل بيان الأدلة التي تُبنى عليها أحكام الشريعة في العبادات والمعاملات. سواء أكانت كتب المتقدمين المسندة، أم كتب المتأخرين المجردة من الأسانيد، والتي اعتمد أصحابها فيها على كتب المتقدمين، والتي هي أمهات مصادر السنة. إلا ويجد فيها عددا من الأحاديث التي حكم عليها أهل الحديث بالضعف، مع اتفاق الجميع، أن الحجة بعد كلام الله عزَّ وجلَّ، فيما صحَّ عن رسول الله ﷺ، بالإسناد الصحيح المتصل، فيأتي السؤال الذي يطرح نفسه، وهو: "ما هي الأسباب التي تقف وراء إيراد أحاديث ضعيفة في كتب تعني بذكر أدلة الشرع من الكتاب والسنة؟".

وفي هذه المقالة. بحول الله وقوته ومعونته ورحمته. سأحاول جهدي الإجابة عن هذا السؤال، بإبراز أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك، والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

الباحث

Reasons for citing weak hadiths In the books of Hadith Al-Ahkam

Dr Bandar bin Abdulaziz Balila

College of Sharia' and Regulations

dr.1395@gmail.com

Abstract

The one who examines the general books of Hadith rulings which their authors have classified in order to indicate the evidence upon which the rulings of Sharia in act of worship and transactions are based -whether they are the books of the predecessors with chain of narrators, or the books of the later ones devoid of chains of narrators, in which their authors relied on the books of the predecessors, which are the main sources Sunnah- must find in it a number of Ahadith that the scholars of Hadith have judged to be weak. Everyone agreed that the proof that comes after the words of Allah, the glorious and exalted is what has been authenticated on the authority of the Messenger of Allah, may God bless him and grant him peace, with the correct and continuous

chain of narrators. So the obvious question is: "What are the reasons behind the inclusion of weak Ahadith in books that revolves about mentioning the evidence of Sharia from the Qur'an and Sunnah."?

In this article, with Allah will, strength, help and mercy, I will try my best to answer this question by highlighting the most important reasons behind it. And only Allah blesses and guides to the straight path.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله حقَّ حمده، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على نبيِّه وعبده، سيِّدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه ووفَّده، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وبعد:

فمما لا يخفى على أيِّ طالب علم مختص في علوم الشريعة، أن مصادر الأحكام وأدلتها على قسمين: متفق عليها ومختلف فيها، فأما المتفق عليها: فالكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأما المختلف فيها، فمنها: شرع من قبلنا، وقول الصحابي، وعمل أهل المدينة، والمصالح المرسلة وغيرها من الأدلة، مما هو مذكور في مظانه من كتب علم أصول الفقه.

والمقصود بالسنة ما ثبت عن النبي ﷺ بالإسناد الصحيح المتصل، على ما هو مقرر في بابه من علوم الحديث، وهو الحديث الذي جمع شروطاً خمسة: العدالة، والضبط، واتصال السند، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع، والمُبيِّنة عن الله عز وجل مراده في كتابه، كما قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [٤٤: ٤٤].

ومما قد يشكل على بعض طلبة العلم - بعد التسليم لما تقرَّر سابقاً، من أنَّ الحجة في أبواب الأحكام من عبادات ومعاملات فيما ثبت عن النبي ﷺ بالإسناد الصحيح المتصل - هو أن غالب من صنَّف في أحاديث الأحكام، ممن اعتنى بالجمع والاستيعاب، إلا ويورد بعض الأحاديث الضعيفة في الأبواب^(١)، فيأتي السؤال الذي سنجيب عنه في هذه المقالة:

(١) وهو الغالب، إلا القليل كما فعل الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠) رحمه الله في عمد الأحكام، حيث قال ص(٢٩): "فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، فأجبتة إلى سؤاله رجاء المنفعة به". اهـ

ما هي الأسباب والدوافع التي تلجئ من صنّف في أحاديث الأحكام إلى إيراد الأحاديث الضعيفة في مصنفاتهم، في أبواب العبادات والمعاملات؟^(٢)

ومرادنا بكتب أحاديث الأحكام سواء مما صنّفه المتقدمون وخرّجوه بأسانيد لأنفسهم كالسنن والمصنفات، ويلحق بها كتب الجوامع والموطّآت، فقد قصد مصنفوها تخريج أحاديث العبادات والمعاملات بالدرجة الأولى، وربما أضافوا إليها ما يتعلق بالإيمان والتفسير والسير والمناقب والآداب وغيرها، مما لا يخلو من حكم، أو ما أفرده المتأخرون، وجرّدوا منه الأسانيد، وانتخبوه من كتب المتقدمين مع العزو إلى المصادر الأمهات، كعمدة الأحكام، ومنتقى الأخبار، والمحرم في الحديث، وبلوغ المرام، وغيرها، مما عليه مدار عامة الأحكام.

وفي هذه المقالة سأحاول بحول الله وقوته الإجابة على هذا السؤال بذكر أهم هذه الأسباب، وقد جعلتها في مقدمة، وتمهيد، وتسعة مطالب، ومن أعمل فكره وقلّب نظره، قد يقف على غيرها.

فأما المقدمة، فذكرت فيها موضوع البحث.

وأما التمهيد، فجعلته لبيان حدّ الحديث الصحيح ومحتزاته، وبيان أسباب ضعف الأحاديث.

وأما المطالب، فجعلتها لبيان أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام، وأفردت لكل سبب مطلباً، مع التنبيه أنه ليس من مقاصد المقالة دراسة ما تضمنه هذه المطالب من مسائل وأحكام.

ومن الله أستمد العون والمدد، وإياه أسأل التوفيق والسداد، وما توفيقى إلا بالله عليك توكلت وإليه أنيب، فأقول:

^(٢) فكرة البحث جاءت من خلال تدريسي لمقرر أحاديث الأحكام من كتاب سنن ابن ماجه بجامعة الطائف.

التمهيد

ذكر الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله في كتابه: "معرفة أنواع علم الحديث" الشهير بمقدمة ابن الصلاح^(٣) تعريف الحديث الصحيح، فقال: "اعلم - علمك الله وإيائي - أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً، وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، وما فيه علة قاذحة، وما في روايه نوع جرح، وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى"^(٤).

فالحديث الصحيح كما أسلفنا هو الذي جمع شروطاً خمسة: العدالة، والضبط، واتصال السند، وعدم الشذوذ وعدم العلة، ثلاثة منها وجودية، وشرطان عدميان.

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله في شرحه لتعريف الحديث الصحيح، في كتابه زهة النظر في توضيح نخبة الفكر: " والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، والضبط ضبطان: ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانتة لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، والمتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه، والمعلل لغة: ما فيه علة، واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قاذحة، والشاذ لغة: المنفرد، واصطلاحاً: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه"^(٥).

(٣) إذ هو أجل مصدر في علوم الحديث، وعمدة من جاء بعده.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص (١١-١٢).

(٥) زهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص (٥٨-٥٩) بتصرف يسير.

إذا تقرّر ما تقدّم، فالضعف في الحديث له أسباب كثيرة، منها ما يتعلق بالعدالة كأن يكون الراوي زُمي بالكذب أو بالفسق أو أئمه بذلك، وعليه يطلق أهل الحديث مصطلح الموضوع والمكذوب والباطل والمتروك وما لا أصل له، أو بالضبط كأن يكون سيء الحفظ أو كثير الخطأ والمخالفة لأحاديث الثقات، أو أنه اختلط في آخر عمره، فأصبح كثير الوهم، وعليه يطلق مصطلح الضعيف والمنكر والمضطرب والشاذ والمعل ونحوها، وإما من جهة الاتصال، كأن يكون الحديث منقطعاً أو معضلاً أو مرسلًا أو مُدّلسًا، في أنواع كثيرة، مذكورة في مظانها من كتب مصطلح الحديث.

وبعد هذا التمهيد في بيان حد الحديث الصحيح وشروطه ومحترزاته وأنواع الضعف التي تلحق حديث النبي ﷺ، يحسن بنا الآن الشروع في بيان أهم الأسباب والدواعي التي من أجلها يورد أهل العلم ممن صنف في أحاديث الأحكام مسندة أو مجردة عن الأسانيد بعض الأحاديث الضعيفة، أو التي فيها علة، مع التأكيد على أن هذه الأحاديث ليست من قبيل الأحاديث الضعيفة الشديدة الضعف، كالأحاديث الباطلة والمكذوبة والمتروكة وما لا أصل له، بل مما خف ضعفه، وكان محتملاً.

المطلب الأول

قد يكون الحديث ضعيفاً عند إمام صحيحاً عند آخر.

فيذكره من صنّف في أحاديث الأحكام من باب الأمانة العلمية وذكر دليل المخالف، وذلك لاختلافهم في توفر شروط الصحيح، فمثلاً يرى الإمام أن هذا الراوي ضابط لحديثه، والآخر يراه ضعيفاً، أو يراه الأول قد أدرك من فوقه وسمع منه والآخر يرى خلاف ذلك، فيكون عند الأول صحيحاً وعن الثاني ضعيفاً، إما للاختلاف في الراوي من حيث الجرح والتعديل، أو من حيث الاتصال والانقطاع، وكثير من مسائل الخلاف الفقهي هذا سببها كما بيّنه شيخ الإسلام رحمه الله في رسالته "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"، قال رحمه الله: "منها: أن يكون المحدث بالحديث - يقصد الراوي - يعتقد أحدهما ضعيفاً؛ ويعتقده الآخر ثقة، ومعرفة الرجال علم واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه؛ لاطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح؛ إما لأن جنسه غير جارح؛ أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح. وهذا باب واسع، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف، مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم، ومنها: ألا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه، وغيره يعتقد أنه سمعه؛ لأسباب توجب ذلك معروفة، ومنها: أن يكون للمحدث حالان: حال استقامة، وحال اضطراب. مثل أن يختلط، أو تحترق كتبه، فما حدث به في حال الاستقامة صحيح، وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف، فلا يُدرى ذلك الحديث من أي النوعين" (٦).

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأسباب، ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل، قال: "وسألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله تعالى على كل أحيانه؟ فقال: ليس بذلك، هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه، فذكرت قول أبي زرعة لأبي، فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال، على الكنيف وغيره؛ على هذا الحديث" (٧).

قلت: الحديث أخرجه مسلم في الصحيح برقم (٣٧٣)، وتصحيح أبي حاتم للحديث جعله يُعْمَلُ عمومه، فيرى أن ذكر الله عام في جميع الأماكن حتى الكنيف، لكن أبا زرعة رأى أنه لا يصح، وأعله بالتفرد.

(٦) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص(٢٠ - ٢١).

(٧) العلل لابن أبي حاتم (١/٥٨٥/١٢٤).

المطلب الثاني

أن يكون الحديث مما يندرج تحت أصل شرعي صحيح معمول به.

فيورد الحديث الضعيف من باب الاستئناس، وإلا فالشرع جاء بنظيره، ومن أفضل ما يضرب به المثال حديث التسمية عند الوضوء، أخرجه الإمام أحمد في المسند^(٨) وابن ماجه في السنن^(٩) والترمذي في الجامع^(١٠) أنه ﷺ قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

قال الحافظ العراقي رحمه الله: "هذا الحديث ضعفه أكثر أهل العلم، وقال البخاري عن راويه ربيع بن عبد الرحمن: منكر الحديث، وقال الإمام أحمد: لا يثبت فيه شيء، ومع ذلك نجد أن أكثر أهل العلم ذكروه في كتب أحاديث الأحكام، وذلك لأن البداءة باسم الله مستحب شرعا في كل أمر ذي بال، دل على ذلك جملة من نصوص الكتاب والسنة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، والبسملة في بداية كل سورة من القرآن الكريم.

وأما من السنة، فمكاتباته ﷺ للملوك كان يتدئ فيها بالبسملة، ومن الأدلة أيضا حديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبت» قال الحافظ العراقي . رحمه الله . في تخريج أحاديث الإحياء: أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.^(١١)

قلت: ولما كان حديث الباب ضعيفا، قال الأمير الصنعائي رحمه الله: وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح، ففيه أنه لم يثبت ثبوتا يقضي بالإيجاب، بل طرقة كما

^(٨) المسند(١٧/٤٦٣/١١٣٧٠).

^(٩) السنن(١/٢٥٦/٣٩٧).

^(١٠) جامع الترمذي(١/٧٩/٢٥).

^(١١) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ص(٢٤٤).

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

عرفت، وقد دلَّ على السنية حديث: «كل أمر ذي بال» فيتعاوض هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها النديبة. (١٢)

ومراده . رحمه الله تعالى . أن الحديث لما كان ضعيفا لا يرقى للاستدلال به على وجوب التسمية المستفاد من (لا) النافية للجنس، في قوله ﷺ «لا وضوء»، فيبقى الحكم بالمشروعة بدلالة نصوص أخرى في الشرع تدل عموما على استحباب البداءة بذكر اسم الله تعالى .

المطلب الثالث

أن يكون الحديث قد قال بمدلوله بعض أهل العلم.

فيذكر لأجل ذلك، كما في حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: «مضت السنة أن في كل أربعين فصاعدا جمعة». ذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، ثم قال: رواه الدارقطني بإسناد ضعيف. (١٣)

قال الصنعاني رحمه الله: "وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن، وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به، وفي الباب أحاديث لا أصل لها، وقال عبد الحق: لا يثبت في العدد حديث". (١٤)

فاشترط حضور أربعين رجلا لانعقاد الجمعة، قول قال به بعض أهل العلم، كما هو المشهور من مذهب الشافعية والحنابلة، قال الإمام موفق الدين ابن قدامة رحمه الله: "فصل: فأما الأزبوعون، فالمشهور في المذهب أنه شرط لوجوب الجمعة وصحتها. ورؤى ذلك عن عمر

(١٢) سبيل السلام شرح بلوغ المرام (١/٢٦).

(١٣) بلوغ المرام ص (١٣٤) رقم (٤٦٤).

(١٤) سبيل السلام شرح بلوغ المرام (١/٤١٤).

بن عبد العزيز، وعُبَيْدِ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ بن عُتْبَةَ. وهو مذهبُ مالِك، والشَّافِعِيِّ. وَرُوِيَ عن أحمدَ أنَّها لا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِحَمْسِينَ". (١٥)

والذي عليه المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه تنعقد بثلاثة، إمام ومأمومين فأكثر، قال رحمه الله تعالى: "وتنعقد الجمعة بثلاثة: واحد يخطب واثنان يستمعان، وهو إحدى الروايات عن أحمد، وقول طائفة من العلماء، وقد يقال بوجوبها على الأربعين؛ لأنه لم يثبت وجوبها على من دونهم، وتصح ممن دونهم". (١٦)

المطلب الرابع

أن يكون الحديث الضعيف موافقا لمقصد الشارع.

مثل حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تشتروا السمك في الماء، فإنه غرر »، هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند مرفوعا (١٧)، قال الحافظ ابن الملقن في البدر المنير: وهو في «مسنده». يقصد الإمام أحمد. ثنا محمد بن السماك، عن يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشتروا» فذكره، قال أحمد: وثنا به هشيم، عن يزيد بن أبي زياد ولم يرفعه. وأخرجه الطبراني أيضا في «معجمه الكبير»، وقال البيهقي هكذا روي مرفوعا، وفيه إرسال بين المسيب وابن مسعود، والصحيح ما رواه هشيم عن يزيد موقوفا على عبد الله، ورواه سفيان الثوري عن يزيد موقوفا على عبد الله أنه كره بيع السمك في الماء. قلت: ويزيد هذا ضعفه. وقال الدارقطني في «علله»: يرويه يزيد بن أبي زياد، عن المسيب بن رافع، واختلف عنه فرفعه أحمد بن حنبل، عن أبي العباس محمد بن السماك، عن يزيد ووقفه غيره، وزائدة وهشيم، عن يزيد بن أبي زياد والموقوف أصح، وقال ابن الجوزي في «علله»: إنه حديث لا يصح مرفوعا. (١٨)

(١٥) المغني (٣/٢٠٤).

(١٦) الفتاوى الكبرى (٥/٣٥٥).

(١٧) مسند الإمام أحمد (٦/١٩٧/٣٦٧٦).

(١٨) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (٦/٤٦٣).

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

قلت: غير أنه مع ضعف إسناده مرفوعاً، فهو مواقف لمقصد الشرع من النهي عن الغرر في البيع عموماً، وهو البيع الذي لا تعرف فيه حقيقة السلعة بوصفها وعددها، أو لا يقدر على تسليمها كما في هذا الحديث، أو لا تُعرف فيه حقيقة الثمن كذلك، خشية أن يقع النزاع والاختلاف بين المتبايعين بعد العقد.

ومن ذلك:

ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر»^(١٩)

* تنبيه: وليس من هذا الباب بيع السمك حياً في المطاعم في الأحواض ليطبخ طازجاً؛ وذلك لأنه معلوم بعينه ووصفه، مقدور على تسليمه، وإنما المراد بالحديث حيث لا يقدر على تسليمه كالذي في البحر أو في النهر، كما في حديث حكيم بن حزام: «لا تبع ما ليس عندك»^(٢٠)، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمها، فالنهي إنما كان لعله خشية عدم القدرة على تسليمه، فلما زالت العلة زال الحكم، والله أعلم.

المطلب الخامس

أن يكون الإمام لم يقع له الحديث إلا بإسناد فيه ضعف.

ومثاله ما ذكره عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى في باب الأيمان والندور، قال: "وذكر البزار عن ابن عباس قال: «كفر رسول الله ﷺ بميمنه بصاع من تمر وأمر الناس أن يفعلوه، فمن لم يجد فبنصف صالح من بر»".^(٢١)

(١٩) صحيح مسلم (٣/١١٥٣/١٠١٣).

(٢٠) مسند الإمام أحمد (٢٤/٢٥/١١٠٣)، قال محققو المسند: صحيح لغيره.

(٢١) الأحكام الوسطى (٤/٣٣).

والحديث أخرجه الحافظ البزار في المسند، فقال: "حدثنا محمد بن موسى الحرشي، قال: حدثنا زياد بن عبد الله، قال: حدثنا عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي، قال: حدثنا المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «كفّر رسول الله ﷺ يمينه بصاع من تمر وأمر الناس أن يفعلوه فمن لم يجد فنصف صاع من بر».

قال رحمه الله تعالى: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن المنهال إلا عمر بن عبد الله بن يعلى، وهو رجل ليس بالقوي، والمحفوظ عن رسول الله ﷺ من جهة صحيحة خلاف هذا اللفظ وخلاف هذا الفعل، وإنما ذكرناه على ما فيه؛ لأن لفظه لم نحفظه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه". (٢٢)

المطلب السادس

أن يكون الحديث ضعيفا متفقا على ضعفه، لكن وقع الإجماع على معناه.

ومن أفضل ما يمثل له حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "قيل: يا رسول الله ﷺ، أيتوضأ من بئر بُضاعة، وهي بئر تلقى فيها الحيض والنتن ولحوم الكلاب؟ قال ﷺ: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء»»، وهو حديث بئر بضاعة المشهور، هو حديث صحيح، قال عنه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: أخرجه الثلاثة وصححه أحمد. (٢٣)

هذا الحديث روي من حديث أبي أمام الباهلي رضي الله عنه بإسناد ضعيف، وفيه زيادة لا تصح، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه وطعمه، ولونه». أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم. وللبیهقي: «الماء طاهر إلا إن تغير ريحه، أو طعمه، أو لونه؛ بنجاسة تحدث فيه». (٢٤)

(٢٢) مسند البزار (١١/٣٠٨/٥١١٣).

(٢٣) بلوغ المرام ص (٣١) رقم (٢).

(٢٤) بلوغ المرام ص (٣١) رقم (٤٠٣).

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

قلت: وزيادة « إلا ما غلب على ريجه وطعمه ولونه »، أجمع أهل العلم بالحديث على ضعفها، غير أن أهل العلم بالفقه أجمعوا على صحة معناها، وهو الحق، قال الإمام النووي رحمه الله: "وأما الحديث الذي ذكره المصنف فضيف لا يصح الاحتجاج به، وقد رواه ابن ماجه والبيهقي من رواية أبي أمامة، وذكرنا فيه طعمه أو ريجه أو لونه، واتفقوا على ضعفه. ونقل الإمام الشافعي رحمه الله تضعيفه عن أهل العلم بالحديث، وبين البيهقي ضعفه، وهذا الضعف في آخره وهو الاستثناء: وأما قوله: «الماء طهور لا ينجسه شيء» فصحيح من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وسبق بيانه في أول الباب الأول، وإذا علم ضعف الحديث تعيّن الاحتجاج بالإجماع كما قاله البيهقي وغيره من الأئمة، وقد أشار إليه الشافعي أيضا، فقال: الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة، لا أعلم بينهم فيه خلافا". اهـ (٢٥)

والمقصود إذا غيرت النجاسة أحد الأوصاف الثلاثة للماء.

المطلب السابع

أن يكون الحديث فيه ضعف وهو أصح شيء في الباب.

وخير مثال له حديث عائشة رضي الله عنها قال: «من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعدا» أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمر، وبريدة. حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح. (٢٦)

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، في قول الترمذي: " حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح "

(٢٥) المجموع شرح المهذب (١/١١٠-١١١).

(٢٦) أخرجه الترمذي في الجامع (١/١٢٦)، والنسائي في الكبرى (١/٢٥٨)، وابن ماجه في السنن (١/٢٠٥)، وصححه ابن حبان (٤/٢٧٨/١٤٣٠).

" وهذا ليس معناه تحسين الحديث بله تصحيحه كما هو معروف في علم المصطلح، وكان ذلك لضعف شريك القاضي، ولكنه لم ينفرد به. بل تابعه سفيان الثوري عن المقدم بن شريح به فلم يصحح

الحديث، وليس ذلك غريباً، ولكن الغريب أن يخفى ذلك على غير واحد من الحفاظ المتأخرين، أمثال العراقي والسيوطي وغيرهما، فأعلا الحديث بشريك، وردا على الحاكم تصحيحه إياه متوهمين أنه عنده من طريقه، وليس كذلك كما عرفت، وكنت اغتررت بكلامهم هذا لما وضعت التعليق على "مشكاة المصابيح"، وكان تعليقا سريعا اقتضته ظروف خاصة، لم تساعدنا على استقصاء طرق الحديث كما هي

عادتنا، فقلت في التعليق على هذا الحديث من "المشكاة" (٣٦٥): "وإسناده ضعيف فيه شريك، وهو ابن عبد الله القاضي وهو سيء الحفظ"، والآن أجزم بصحة الحديث للمتابعة المذكورة. ونسأل الله تعالى أن لا يؤاخذنا بتقصيرنا". (٢٧)

المطلب الثامن

أن يخرج الحديث الضعيف لبيان علته.

وأفضل ما يمثل له في هذا الباب حديث صلاة الكسوف، الذي أخرجه مسلم في صحيحه، فقال: وحدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، واللفظ له، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ يصلي، فأطال القيام جدا، ثم ركع، فأطال الركوع جدا، ثم رفع رأسه، فأطال القيام جدا، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع جدا، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام، فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع، فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم رفع رأسه، فقام فأطال القيام وهو دون القيام الأول، ثم ركع، فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم

(٢٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/٣٩١ - ٣٩٢ / ٢٠١).

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

سجد، ثم انصرف رسول الله ﷺ، وقد تجلت الشمس، فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إن الشمس والقمر من آيات الله، وإنهما لا ينخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فكبروا، وادعوا الله وصلوا وتصدقوا، يا أمة محمد إن من أحد أغير من الله أن يزي عبده، أو تزني أمته، يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرا، ولضحكتكم قليلا، ألا هل بلغت؟». وفي رواية مالك: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله»

وأخرج بعده في نفس الباب، فقال: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت عطاء، يقول: سمعت عبيد بن عمير، يقول: حدثني من أصدق، حسبته يريد عائشة: «أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام قياما شديدا، يقوم قائما، ثم يركع، ثم يقوم، ثم يركع، ثم يقوم، ثم يركع ركعتين في ثلاث ركعات، وأربع سجعات، فانصرف وقد تجلت الشمس...»

وحدثني أبو غسان المسمعي، ومحمد بن المثني، قالا: حدثنا معاذ وهو ابن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن عائشة، «أن نبي الله ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجعات» (٢٨)

فذهب بعض أهل الحديث أن الزيادة على الركعتين في الركعة الواحدة حصل على سبيل الوهم في أحاديث الثقات، وأنه ﷺ صلى أربع ركعات في ركعتين، وإنما ساقه الإمام مسلم للإشارة إلى ذلك، وهذا منهج معروف عند أهل الحديث، أنهم ربما ذكروا الصحيح، وعقبوه بما خالفه إشارة إلى علته.

(٢٨) صحيح مسلم (٢/٦١٨/٩٠١ فما بعده).

قال الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله: "ومن نظر في قصة هذا الحديث وقصة حديث أبي الزبير علم أنها قصة واحدة، وأن الصلاة التي أخبر عنها إنما فعلها مرة واحدة، وذلك في يوم توفيَّ ابنه إبراهيم". (٢٩)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بيّن ذلك الشافعي، وهو قول البخاري وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنه لم يمّت في يومي كسوف، ولا كان له إبراهيم". (٣٠)

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ونقل صاحب الهدى (٣١) عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح". (٣٢)

(٢٩) معرفة السنن والآثار (١٤٨/٥).

(٣٠) مجموع الفتاوى (٢٥٦/١).

(٣١) يقصد ابن القيم في زاد المعاد (٥٦٥/١) فما بعدها.

(٣٢) فتح الباري (٥٣٢/٢).

المطلب التاسع

أن يذكر الحديث الضعيف، لأنه صح موقوفاً من وجه آخر، وله حكم الرفع.

ومثاله ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان: فالجراد والحوت، وأما الدمان: فالطحال والكبد» (٣٣). قال الحافظ ابن حجر: وفيه ضعف. (٣٤)

قال ابن أبي حاتم في العلل: "وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا ميتتان ودمان..

ورواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه القعني، عن أسامة وعبد الله ابني زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر، موقوفاً؟ قال أبو زرعة: الموقوف أصح". (٣٥)

وقد صرح الحافظ البيهقي بعد أن أخرج الموقوف بسنده، بأن له حكم الرفع، فقال: "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو الحسن علي بن محمد السبعي في آخرين قالوا: أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان، حدثنا ابن وهب، حدثنا سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر ﷺ أنه قال: "أحلت لنا ميتتان ودمان؛ الجراد والحيتان، والكبد والطحال". وهذا إسناد صحيح، وهو في معنى المسند". (٣٦)

(٣٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٠/١٥٠/٥٧٢٣)، وابن ماجه في السنن (٤/٤٣١/٤٣٣١).

(٣٤) بلوغ المرام ص (٣٣) رقم (١١)..

(٣٥) العلل لابن أبي حاتم (٤/٤٠٩/١٥٢٤).

(٣٦) السنن الكبير (٢/٢٥٩/١٢١١).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

ومن خلال هذه المقالة يمكن أن نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات، والتي منها:

١. أن الأصل في الاستدلال بسنة النبي ﷺ بما ثبت عنه بالإسناد الصحيح المتصل.
٢. أن ذكر الإمام للحديث الذي فيه ضعف في كتب أحاديث الأحكام لا يقضي بالضرورة أن يكون على سبيل الاستدلال والاحتجاج.
٣. من أظهر الأسباب التي تجعل من صنف في أحاديث الأحكام يوردون بعض الأحاديث التي فيها ضعف:

أ. أن الحديث قد يكون الحديث ضعيفا عند إمام صحيحا عند آخر.

ب. أن يكون الحديث الضعيف مندرجا تحت أصل شرعي صحيح معمول به.

ج. أن يكون الحديث الضعيف قد قال بمدلوله بعض أهل العلم.

د. أن يكون الحديث الضعيف موافقا لمقصد الشارع.

هـ. أن يكون الإمام لم يقع له الحديث إلا بإسناد فيه ضعف.

و. أن يكون الحديث ضعيفا متفقا على ضعفه، لكن وقع الإجماع على معناه.

ل. أن يكون الحديث فيه ضعف وهو أصح شيء في الباب.

م. أن يخرج الحديث الضعيف لبيان علته.

ي. أن يذكر الحديث الضعيف، لأنه صح موقوفا من وجه آخر، وله حكم الرفع.

٤. أوصي من وقف على مقالي هذه أن يوسع البحث في بيان أسباب إيراد الأحاديث

الضعيفة في كتب الأحكام، ومن أعمل نظره، وقلّب فكره قد يظهره غيرها من الأسباب.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس المصادر والمراجع

- ١ . الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢ . الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، للحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣ . البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للحافظ ابن الملقن، سراج الدين، أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٤ . بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر، أبي الفضل، العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق الدكتور عبد المحسن بن محمد القاسم، الناشر: بدون، الطبعة الثانية: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٥ . الجامع الكبير، الشهير بسنن الترمذي، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٦ م.

- ٦ . رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٧ . زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٥٩ - ٧٥١)، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، تحقيق مجموعة من الباحثين، منهم د. علي العمران والشيخ محمد عزيز شمس رحمه الله وآخرون، الطبعة الثالثة: ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
- ٨ . سبل السلام شرح بلوغ المرام، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني (١١٨٢ هـ) تحقيق عصام الصباطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث، القاهرة. مصر، الطبعة الخامسة: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٩ . سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، بداية النشر عام: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٠ . السنن الكبرى، للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، وإشراف: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١١ . السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

١٢. السنن، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٣. السنن، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٤. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة - مصر، (صوّرته دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان)، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
١٥. العلل لابن أبي حاتم، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٦. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت ٦٠٠ هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٧. الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام تقي الدين، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت

- ١١٦
- ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٨ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان ١٣٧٩ هـ.
- ١٩ - مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدين، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨ هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد رحمه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٠ - المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، مع تكلمة السبكي والمطيعي، صححه لجنة من العلماء، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة - مصر، عام النشر: ١٣٤٤ - ١٣٤٧ هـ، صورته دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٢١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، لإمام أهل السنة أحمد بن بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢٢ - مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله (ج ١ - ٩)، عادل بن سعد (ج ١٠ - ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (ج

أسباب إيراد الأحاديث الضعيفة في كتب أحاديث الأحكام

- ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة . المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).
- ٢٣ . معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، للحافظ عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م.
- ٢٤ . المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٥ . المغني، للإمام موفق الدين، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٦ . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر، أبي الفضل، العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، الطبعة الثالثة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.